



ملخص سياسات



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الوقوف على واقع الأسعار في ظل الأحداث العالمية الراهنة

أيار 2022

1. مقدمة:

اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم مجموعة متنوعة من التدابير المالية في سبيل التخفيف من الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 بما في ذلك فقدان الوظائف والإغلاقات. وبينما تنوعت أحجام هذه التدابير، اتخذت غالبية الاقتصادات المتقدمة إجراءات لم يسبق تطبيقها. ففي أقل من عامين (في الفترة التي تتراوح بين 7 كانون الثاني 2020 و27 أيلول 2021) بلغت نسبة التدابير المالية الخاصة بالحكومات الأمريكية، والبريطانية، والألمانية، واليابانية، والإيطالية (بما يشمل الإنفاق الإضافي من الميزانية والمساعدات المرتبطة بالسيولة) ما يعادل 46.2%، و45.1%، و43.1%، و36.0%، و27.9% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي (بحسب قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي).

وفي الوقت الذي شهدت فيه سلاسل التوريد العالمية انقطاعاً، برزت التوقعات بحدوث تضخم في التدابير المالية الضخمة والسياسات النقدية التيسيرية التي اعتمدها الاقتصادات الكبرى. وبالفعل ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً كبيراً عقب الإغلاقات التي حدثت عام 2020 وبعد عودة الاقتصادات للعمل في أواخر عام 2020 ومطلع عام 2021.

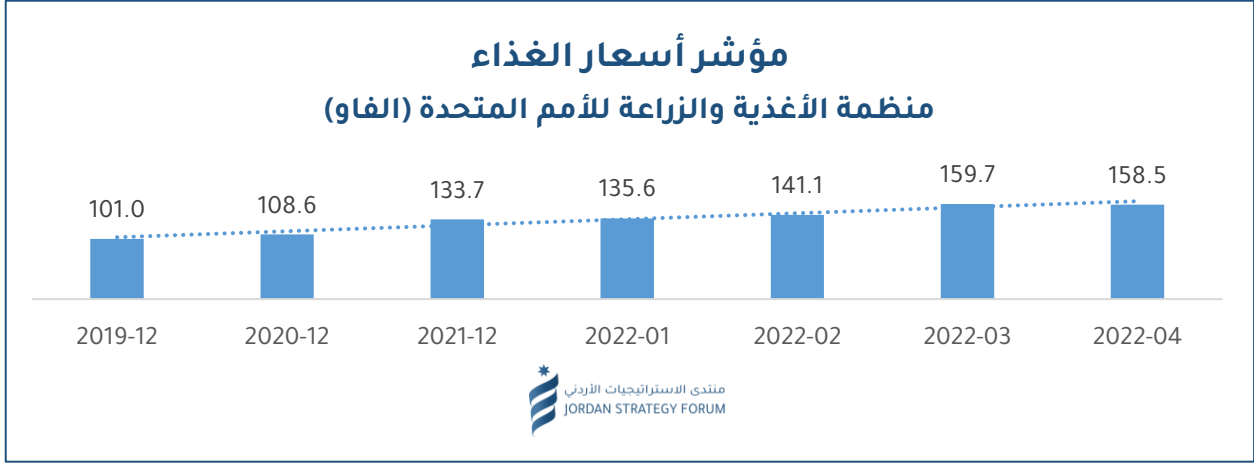
2. بعض المشاهدات

ارتفع مؤشر أسعار الطاقة (الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي) من نقطة في كانون الأول عام 2020 إلى 111.42 نقطة في كانون الأول عام 2021 أي بحوالي نسبة 77%. إضافة إلى ذلك، ارتفع مؤشر أسعار الزيوت والدهون خلال تلك الفترة (مثل زيت جوز الهند، وزيت السمك، وزيت النخيل، وزيت فول الصويا، وفول الصويا) بنسبة بلغت حوالي 12.5%. كما ارتفعت أسعار الحبوب (الشعير، والذرة، والأرز، والقمح) بنسبة 19.4%. وأسعار الأسمدة بنسبة 163.9%. علاوة على ذلك، ارتفع مؤشر أسعار الصلب والمعادن (الألمنيوم، والنحاس، والحديد الخام، والنيكل، والقصدير، والزنك) من 99.65 نقطة في كانون الأول عام 2020 إلى 116.72 نقطة في كانون الأول عام 2021 أو بحوالي نسبة 17.1%.

الجدول (1): مؤشرات السلع الأساسية بناءً على القيمة الاسمية للدولار (2010 = 100 نقطة)					
التاريخ	الطاقة	الزيوت والدهون	الحبوب	الأسمدة	الصلب والمعادن
12-2018	72.68	76.60	88.39	89.43	76.07
12-2019	76.93	85.56	89.87	72.63	77.47
12-2020	62.92	115.00	108.11	78.83	99.65
12-2021	111.42	129.40	129.15	208.01	116.72
01-2022	120.27	140.62	133.23	200.61	125.23
02-2022	129.52	154.34	138.64	196.86	131.18
03-2022	160.91	173.08	158.69	237.60	141.28

المصدر: بيانات أسعار السلع الأساسية لدى البنك الدولي (التقرير الشهري لأسعار السلع)

إضافة إلى الملاحظات المذكورة أعلاه، فإن قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تشير إلى زيادات هائلة في أسعار المواد الغذائية. على سبيل المثال، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية من 101.0 نقطة في كانون الأول 2019 إلى 108.6 نقطة في كانون الأول 2020، وإلى 158.5 في نيسان 2022. وتعد هذه الزيادات، إذا ما قورنت بأي معيار آخر، غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعتمد على أسعار المواد الخام وليس المواد الغذائية المصنعة. أي بعبارة أخرى، من المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية المصنعة بهوامش أعلى من هامش ارتفاع أسعار السلع الأساسية.



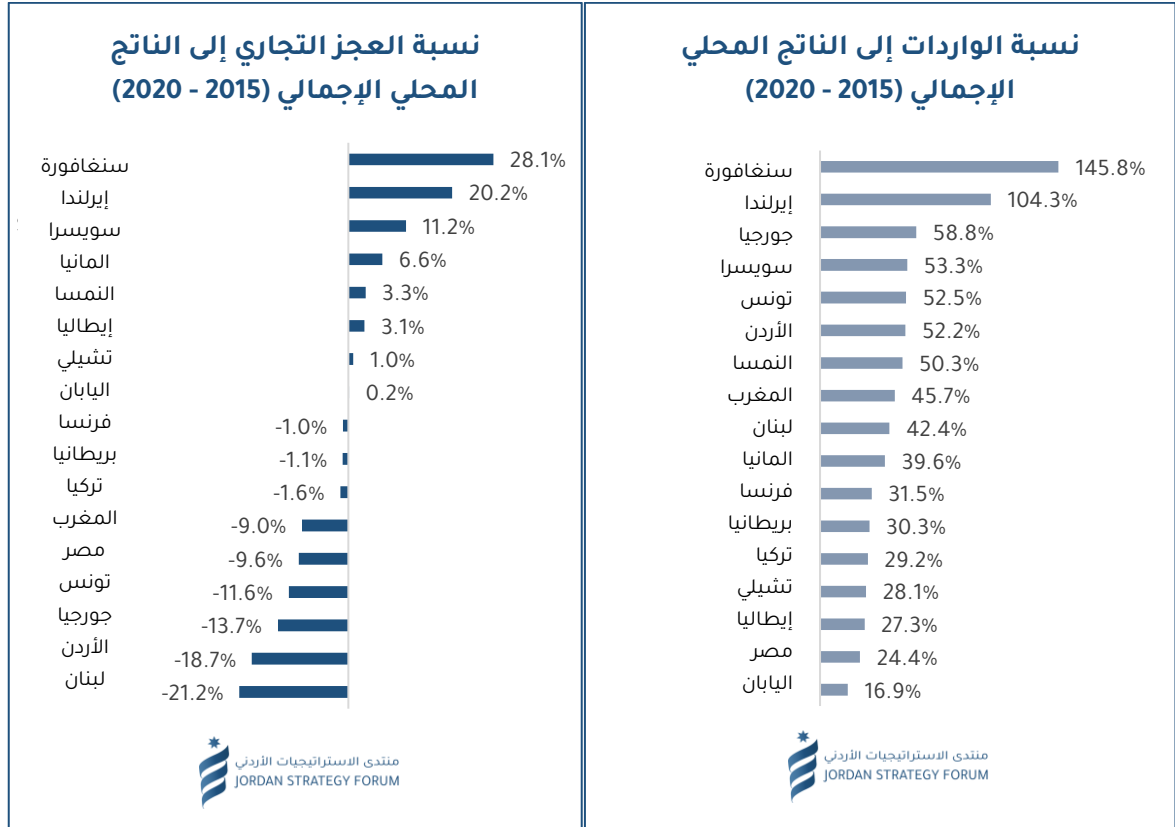
وفي سياق متصل، استيقظ العالم في الرابع والعشرين من شباط 2022 ليشهد، وبكل أسف، الغزو الروسي لأوكرانيا. وقد أثبتت هذه الحرب بالفعل أنها أزمة إنسانية كبرى. أما على الصعيد الاقتصادي، فيعد توقيت هذه الأزمة هو الأسوأ:

1. جاءت الحرب في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي بالعودة إلى وضعه الطبيعي. فبعد حدوث هبوط في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بنسبة بلغت 3.4%، كان من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي بنسبة 5.5% عام 2021، و4.1% عام 2022، و3.2% في عام 2023.
2. بدأت الحرب بعد فترة وجيزة من عودة السياسات الاقتصادية إلى وضعها الطبيعي. ومن ثم بدأ إلغاء السياسات النقدية التيسيرية الاستثنائية بشكل تدريجي، فضلاً عن إيقاف التدابير المالية الطارئة التي تم اعتمادها.
3. في المتوسط، كانت أسعار السلع الأساسية العالمية آخذة في التزايد كما هو مذكور أعلاه، وذلك قبل الغزو الروسي لأوكرانيا.
4. مع أن الاقتصادين الروسي والأوكراني يمثلان ما يقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فقط، إلا أنهما قد يتسببان مجتمعين في اضطرابات كبيرة: إذ يمثل الاقتصادان معاً حوالي 30% من الصادرات العالمية من القمح، و20% من الذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي، و11% من النفط (بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ آذار 2022). بالإضافة إلى ذلك، يعدان من أكبر المنتجين للغازات الخاملة (المستخدمة في إنتاج أشباه الموصلات) والتيتانيوم (المستخدمة في قطاعي الفضاء والدفاع). كما تعد روسيا من أكبر منتجي البلاديوم المستخدم في "محولات السيارات"، والنيكل المستخدم في إنتاج "ال فولاذ وصناعة البطاريات" (بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ آذار 2022).

وقياساً على الملاحظات المذكورة أعلاه، قد تبرز التساؤلات عن الآثار المترتبة على الارتفاعات الأخيرة لأسعار السلع الأساسية والغزو الروسي لأوكرانيا وكيفية تأثير كل منها على الأداء التجاري الأردني عموماً، وعلى الأسعار المحلية تحديداً. يورد أدناه عدد من الملاحظات:

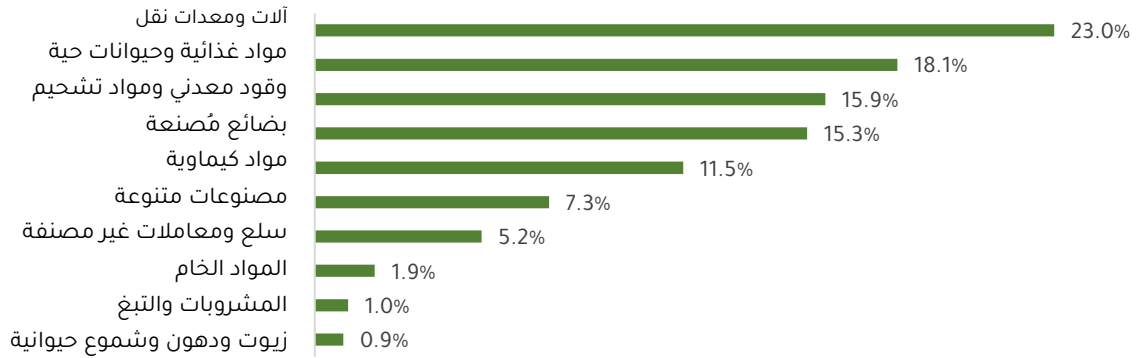
أولاً، بما أن الأداء التجاري للأردن لا زال متدنياً، فمن المثير للاهتمام النظر إلى التجربة التي تمر بها الاقتصادات الأخرى مثل سنغافورا وإيرلندا. حيث تُعد هاتين الدولتين من الدول الأعلى في معدلات

الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنهما تتمتعان بفائض، وبنسبة مرتفعة نسبياً، في الميزان التجاري. وتعتبر الحالة الأردنية مختلفة عن ذلك. حيث يشهد الاقتصاد الأردني ارتفاعاً نسبياً في الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي ذات الوقت، ينعكس ذلك على الارتفاع النسبي في عجز الميزان التجاري. وبما أن واردات الأردن أعلى بكثير من صادراته، فإن هذا يشير إلى أنه، إذا حافظت الأسعار العالمية على زياداتها الأخيرة، فإن الاقتصاد الأردني سيعاني من المزيد من التدهور في عجزه التجاري.

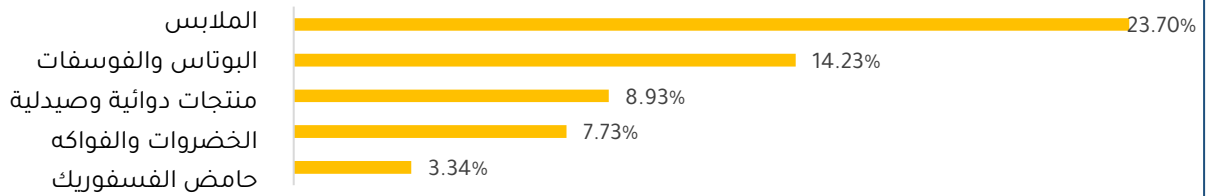


ثانياً، يمكن القول بأن واردات الأردن متنوعة؛ إذ أنها تشمل الآلات ومعدات النقل، المواد الغذائية والحيوانات الحية، الوقود المعدني والمواد المشابهة، والبضائع المصنعة، والمواد الكيماوية، وغيرها الكثير. بالإضافة إلى ذلك، تعدّ صادرات الأردن مركزة بشكل كبير؛ إذ تمثل بعض الأصناف المصدرة حوالي 60% من نسبة إجمالي الصادرات الوطنية. وتشير هذه الملاحظات المرصودة إلى أن الاقتصاد الأردني سيتأثر سلبياً في حال بقيت الأسعار العالمية مرتفعة كما هي الآن.

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية الرئيسية (2015 - 2021)



التركيب السلعي للصادرات الأردنية الرئيسية (2015 - 2021)



ثالثاً. تسارع معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة إلى 8.5% في شهر آذار عام 2022، مسجلاً بذلك أعلى معدل له منذ العام 1981. وتشير توقعات السوق إلى استمرار ارتفاع معدل التضخم حتى نهاية عام 2022. وسيسهم الغزو الروسي لأوكرانيا في بقاء أسعار الطاقة مرتفعة لفترة طويلة من هذا العام. فضلاً عن استمرار الحظر الذي تفرضه دول الغرب على روسيا لمدة طويلة حتى وإن انتهت الحرب. أضف إلى ذلك، أن هناك ثمة توقعات بتزايد الضغوطات الواقعة على أسعار الأغذية وتكاليف الإيجارات والإسكان وغيرها من أسعار الخدمات الأخرى. لذلك زاد البنك الاحتياطي الفيدرالي في الرابع من شهر أيار 2022 سعر الفائدة المرجعي بنسبة نصف نقطة مئوية، ومن المتوقع أن يتبع ذلك المزيد من الزيادات.

بناءً على الملاحظات المذكورة أعلاه، سيكون ما تبقى من عام 2022 صعباً على الاقتصاد الأردني. ويستند هذا الاستشراف إلى التوقعات التالية:

1. سيتجه البنك المركزي الأردني إلى زيادة أسعار الفائدة في حال استمرت وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وبالفعل، فقد رفع البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في آذار 2022 و50 نقطة أساس في أيار 2022.

2. في حال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة كما هو الحال الآن، فسيكون لذلك تداعيات خطيرة على واردات الأردن من النفط الخام والغاز الطبيعي.
3. إذا استمرت أسعار الأغذية بالارتفاع، كما هي الآن، فسيؤدي ذلك إلى تداعيات خطيرة على واردات الأردن من كافة الأصناف.
4. بالمقابل، إن الاستمرار في متوسط ارتفاع أسعار الأسمدة سيؤثر إيجاباً على صادرات الأردن من البوتاس والفوسفات.

3. بايجاز

على الرغم من حالة عدم اليقين التي تحيط بحجم النزاع الروسي-الأوكراني القائم والآثار المترتبة عليه حالياً، والذي يعتمد جزئياً على مدة استمرار الحرب وتجاوب الأطراف سياسياً، إلا أنه من المؤكد أن تساهم هذه الحرب في إحداث المزيد من الضغوط على تضخم الأسعار. وفي هذا السياق، تنفق الأسر الأردنية - كما هو الحال في الدول النامية الأخرى - حصة كبيرة من دخلها على الأغذية والطاقة ووسائل النقل، وبالتالي لا بد من الانفتاح والمصارحة حول ما يحدث في الأسواق العالمية وأثره على الأسواق المحلية. كما يجب العمل بتشاركية مع جميع الأطراف ذات العلاقة لإيجاد حلول عملية من شأنها تخفيف الأعباء عن الأسر الضعيفة ومراعاة أحوال القطاع التجاري في ذات الوقت، خاصة وأن انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على السوق المحلي سيظهر تدريجياً. وعليه، فإن وضع التدابير المناسبة مثل الدعم النقدي المقطوع للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل، سيكون خياراً جيداً للمحافظة على إدارة التكاليف بشكل منطقي. كما لا بد أن يكون أي دعم إضافي - مثل خفض ضريبة المبيعات - إجراءً مؤقتاً ومستهدفاً بشكل جيد لضمان ترشيد التكاليف وضبطها.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan